

بنك الخليج ش.م.ك.ع.
المعلومات المالية المرحلية المكثفة
(غير مدققة)

30 سبتمبر 2018

تقرير المراجعة حول المعلومات المالية المرحلية المكثفة إلى حضرات السادة أعضاء مجلس إدارة بنك الخليج ش.م.ك.ع.

مقدمة

لقد راجعنا بيان المركز المالي المرحلي المكثف المرفق لبنك الخليج ش.م.ك.ع. ("البنك")، كما في 30 سبتمبر 2018 وبياني الدخل والدخل الشامل المرحليين المكثفين المتعلقين به لفترتي الثلاثة أشهر والتسعة أشهر المنتهيتين بذلك التاريخ وبياني التدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية المرحليين المكثفين المتعلقين به لفترة التسعة أشهر المنتهية بذلك التاريخ. إن إدارة البنك هي المسؤولة عن إعداد هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة وعرضها وفقاً لأساس العرض المبين في إيضاح 2. إن مسؤوليتنا هي التعبير عن نتيجة مراجعتنا لهذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة.

نطاق المراجعة

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي 2410 "مراجعة المعلومات المالية المرحلية المنفذة من قبل المدققين المستقلين للشركة" المتعلق بمهام المراجعة. تتمثل مراجعة المعلومات المالية المرحلية المكثفة في توجيه الاستفسارات بصفة رئيسية إلى الموظفين المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق الإجراءات التحليلية والإجراءات الأخرى للمراجعة. إن نطاق المراجعة أقل بشكل كبير من نطاق التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وعليه، فإنه لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا على علم بكافة الأمور الهامة التي يمكن تحديدها في التدقيق. وبالتالي فإننا لا نبدي رأياً يتعلق بالتدقيق.


النتيجة

استناداً إلى مراجعتنا، فإنه لم يرد إلى علمنا ما يستوجب الاعتقاد بأن المعلومات المالية المرحلية المكثفة المرفقة لم يتم إعدادها، من جميع النواحي المادية، وفقاً لأساس العرض المبين في إيضاح 2.


تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

إضافة إلى ذلك، واستناداً إلى مراجعتنا، فإن المعلومات المالية المرحلية المكثفة متفقة مع ما هو وارد في الدفاتر المحاسبية للبنك. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال مراجعتنا، حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لعام 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به، خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.



طلال يوسف المزيني
سجل مراقبي الحسابات رقم 209 فئة أ
ديلويت وتوش
الوزان وشركاه



وليد عبد الله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ
إرنست ويونغ
العيان والعصيمي وشركاهم

بنك الخليج ش.م.ك.ع.

بيان الدخل المرحلي المكثف (غير مدقق)
الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2018

التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2017 ألف دينار كويتي	التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 ألف دينار كويتي	الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2017 ألف دينار كويتي	الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 ألف دينار كويتي	إيضاحات
151,339	180,434	52,537	61,716	إيرادات فوائد
54,114	65,051	18,784	23,201	مصروفات فوائد
97,225	115,383	33,753	38,515	صافي إيرادات الفوائد
23,363	22,085	7,172	7,374	صافي الأتعاب والعمولات
6,825	6,820	2,649	2,300	صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية والمشتقات
2,798	-	49	-	أرباح محققة من بيع استثمارات في أوراق مالية
639	678	90	90	إيرادات توزيعات أرباح
3,767	769	636	355	إيرادات أخرى
134,617	145,735	44,349	48,634	إيرادات التشغيل
29,028	31,062	9,812	10,471	مصروفات موظفين
3,225	3,344	1,122	1,190	تكاليف إشغال
2,365	2,729	842	909	استهلاك
10,258	11,180	3,326	3,712	مصروفات أخرى
44,876	48,315	15,102	16,282	مصروفات التشغيل
89,741	97,420	29,247	32,352	ربح التشغيل قبل المخصصات/ خسائر انخفاض القيمة
44,581	50,637	13,073	17,317	تحميل (استرداد) مخصصات:
8,999	16,006	3,378	(664)	- محددة
(4,540)	(21,533)	(1,674)	(2,199)	- عامة
-	55	-	29	قروض مستردة، بالصافي بعد الشطب
2,826	7,575	460	1,260	صافي مخصص موجودات مالية أخرى
33	-	-	-	خسارة انخفاض قيمة موجودات أخرى
37,842	44,680	14,010	16,609	خسارة انخفاض قيمة استثمارات في أوراق مالية - أسهم
379	447	140	166	ربح التشغيل
937	1,106	347	411	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
379	447	140	166	ضريبة دعم العمالة الوطنية
36,147	42,680	13,383	15,866	الزكاة
12	15	5	5	ربح الفترة
				3 ربحية السهم الأساسية والمخفضة (فلس)

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 12 تشكل جزءاً من هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة.

(غير مدققة) 30 سبتمبر 2017 ألف دينار كويتي	(مدققة) 31 ديسمبر 2017 ألف دينار كويتي	(غير مدققة) 30 سبتمبر 2018 ألف دينار كويتي	إيضاحات	
610,659	475,441	805,396		الموجودات
584,784	566,784	395,732		النقد والنقد المعادل
329,802	394,555	350,365		أذونات وسندات خزينة
122,409	39,053	177,228		سندات بنك الكويت المركزي
126,381	128,930	128,335		ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
3,560,298	3,808,766	3,821,130		قروض وسلف إلى بنوك
119,017	117,820	123,254		قروض وسلف إلى عملاء
173,563	122,101	116,623	12	استثمارات في أوراق مالية
29,801	29,954	31,143		موجودات أخرى
				مباني ومعدات
<u>5,656,714</u>	<u>5,683,404</u>	<u>5,949,206</u>		مجموع الموجودات
				المطلوبات وحقوق الملكية
				المطلوبات
426,262	412,105	380,416		المستحق إلى البنوك
931,927	969,197	1,056,088		ودائع من مؤسسات مالية
3,507,618	3,489,977	3,697,315		ودائع عملاء
100,000	100,000	100,000		سندات مساندة - الشريحة 2
99,691	110,847	101,709		مطلوبات أخرى
<u>5,065,498</u>	<u>5,082,126</u>	<u>5,335,528</u>		إجمالي المطلوبات
				حقوق الملكية
304,813	304,813	304,813	4	رأس المال
21,433	26,475	26,475		احتياطي قانوني
153,024	153,024	153,024		علاوة إصدار أسهم
18,610	17,852	17,852		احتياطي إعادة تقييم عقارات
24,246	24,246	24,111		احتياطي أسهم خزينة
7,500	6,444	6,559		احتياطي القيمة العادلة
132,347	139,181	154,449		أرباح مرحلة
661,973	672,035	687,283		
(70,757)	(70,757)	(73,605)	5	أسهم خزينة
<u>591,216</u>	<u>601,278</u>	<u>613,678</u>		إجمالي حقوق الملكية
<u>5,656,714</u>	<u>5,683,404</u>	<u>5,949,206</u>		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



أنطوان ضاهر
(الرئيس التنفيذي)



علي مراد بهبهاني
(نائب رئيس مجلس الإدارة)

بنك الخليج ش.م.ك.ع.

بيان التدفقات النقدية المرحلي المكثف (غير مدقق)
الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2018

التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2017 الف دينار كويتي	التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 الف دينار كويتي	ايضاحات
		أنشطة التشغيل
36,147	42,680	ربح الفترة
-	(18)	تعديلات:
(18)	-	تعديل سعر الفائدة الفعلي
(2,798)	-	أرباح القيمة العادلة غير المحققة من مبادلات العجز الائتماني
(639)	(678)	أرباح محققة من بيع استثمارات في أوراق مالية
2,365	2,729	إيرادات توزيعات أرباح
53,580	66,643	استهلاك
-	55	مخصصات خسائر قروض
2,826	7,575	صافي مخصص موجودات مالية أخرى
33	-	خسارة انخفاض قيمة موجودات أخرى
		خسارة انخفاض قيمة استثمارات في أوراق مالية - استثمارات في أسهم
91,496	118,986	ربح التشغيل قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل
		(النقص)/ الزيادة في موجودات التشغيل:
(211,865)	171,048	أذونات وسندات خزينة
46,438	44,189	سندات بنك الكويت المركزي
(14,396)	(138,231)	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
10,304	850	قروض وسلف إلى بنوك
(167,334)	(73,487)	قروض وسلف إلى عملاء
12,457	(1,006)	موجودات أخرى
		(النقص)/ الزيادة في مطلوبات التشغيل:
(54,102)	(31,689)	المستحق إلى بنوك
107,247	86,891	ودائع من مؤسسات مالية
112,278	207,338	ودائع عملاء
5,844	(14,895)	مطلوبات أخرى
(61,633)	369,994	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
		أنشطة الاستثمار
(14,066)	(12,907)	شراء استثمارات في أوراق مالية
43,738	5,281	متحصلات من بيع استثمارات في أوراق مالية
(3,169)	(3,918)	شراء مباني ومعدات
639	678	إيرادات توزيعات أرباح مستلمة
27,142	(10,866)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من أنشطة الاستثمار
		أنشطة التمويل
(20,370)	(26,190)	توزيعات أرباح مدفوعة
-	(3,125)	شراء أسهم خزينة
-	142	متحصلات من بيع أسهم خزينة
(20,370)	(29,173)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
(54,861)	329,955	صافي الزيادة (النقص) في النقد والنقد المعادل
665,520	475,441	النقد والنقد المعادل في 1 يناير
610,659	805,396	النقد والنقد المعادل في 30 سبتمبر
		معلومات إضافية عن التدفقات النقدية
150,598	183,818	فوائد مستلمة
50,738	63,083	فوائد مدفوعة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 12 تشكل جزءاً من هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة.

بنك الخليج ش.م.ك.ع.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المرحلي المكثف (غير مدقق)
الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2018

الإحتياطيات										
	المجموع الف	أسهم الخزينة الف	الإجمالي الفرعي للاحتياطيات الف	أرباح مرحلة الف	إحتياطي القيمة العلاوة الف	إحتياطي أسهم الخزينة الف	إحتياطي إعادة تقييم عقارات الف	علاوة إصدار أسهم الف	إحتياطي إجباري الف	رأس المال الف
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
	573,492	(70,757)	339,436	116,570	5,553	24,246	18,610	153,024	21,433	304,813
	36,147	-	36,147	36,147	-	-	-	-	-	-
	1,947	-	1,947	-	1,947	-	-	-	-	-
	38,094	-	38,094	36,147	1,947	-	-	-	-	-
	(20,370)	-	(20,370)	(20,370)	-	-	-	-	-	-
	591,216	(70,757)	357,160	132,347	7,500	24,246	18,610	153,024	21,433	304,813
	601,278	(70,757)	367,222	139,181	6,444	24,246	17,852	153,024	26,475	304,813
	(426)	-	(426)	(184)	(242)	-	-	-	-	-
	600,852	(70,757)	366,796	138,997	6,202	24,246	17,852	153,024	26,475	304,813
	42,680	-	42,680	42,680	-	-	-	-	-	-
	(681)	-	(681)	-	(681)	-	-	-	-	-
	41,999	-	41,999	42,680	(681)	-	-	-	-	-
	(26,190)	-	(26,190)	(26,190)	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	(1,038)	1,038	-	-	-	-	-
	(3,125)	(3,125)	-	-	-	-	-	-	-	-
	277	277	-	-	-	-	-	-	-	-
	(135)	-	(135)	-	-	(135)	-	-	-	-
	613,678	(73,605)	382,470	154,449	6,559	24,111	17,852	153,024	26,475	304,813

في 1 يناير 2017
ربح الفترة
إيرادات شاملة أخرى للفترة

إجمالي الإيرادات الشاملة للفترة
توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح 6)
خسائر محققة من استثمارات في أوراق
مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال
الإيرادات الشاملة الأخرى
شراء أسهم خزينة
بيع أسهم خزينة
خسائر بيع أسهم خزينة
في 30 سبتمبر 2018

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 12 تشكل جزءاً من هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة.

1 التأسيس والتسجيل

إن بنك الخليج ش.م.ك.ع. (البنك) هو شركة مساهمة عامة تأسست في الكويت بتاريخ 29 أكتوبر 1960 ومسجلة كمصرف لدى بنك الكويت المركزي. إن أسهم البنك مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. ويقع مكتبه المسجل في شارع مبارك الكبير ص.ب. 3200، الصفاة 13032 مدينة الكويت.

تم التصريح بإصدار المعلومات المالية المرحلية المكثفة للبنك لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 14 أكتوبر 2018.

يشتمل الإيضاح 7 على الأنشطة الرئيسية للبنك.

2 أساس العرض

تم إعداد المعلومات المالية المرحلية المكثفة للبنك وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 34 "التقارير المالية المرحلية" باستثناء ما هو مبين أدناه:

تم إعداد البيانات المالية السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت فيما يتعلق بمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس حول المخصص المجمع لانخفاض القيمة والتي تحل محلها متطلبات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص العام المحتسب بشأن كافة التسهيلات الائتمانية المطبقة (بالصافي بعد بعض فئات الضمانات) التي لم يتم احتساب مخصص محدد لها.

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد المعلومات المالية المرحلية المكثفة مماثلة لتلك المستخدمة في إعداد البيانات المالية السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 باستثناء تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية والمعيار الدولي للتقارير المالية 15 الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء. يتضمن الإيضاح 2.1 "التغيرات في السياسات المحاسبية" تفاصيل حول تطبيق هذه المعايير.

لم يكن للتعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري على الفترة المحاسبية السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2018 أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للبنك.

إن المعلومات المالية المرحلية المكثفة لا تتضمن جميع المعلومات والإفصاحات المطلوبة لإعداد بيانات مالية كاملة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، ويجب الاطلاع عليها مقترنة بالبيانات المالية السنوية للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017. لقد قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية الذي يسري اعتباراً من 1 يناير 2018 باستثناء المتطلبات المتعلقة بخسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية والتي يحل محلها متطلبات بنك الكويت المركزي حول خسائر الائتمان. كما قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15: الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء اعتباراً من 1 يناير 2018. ولقد تم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بهذه المعايير الجديدة ضمن الإيضاح 2.1. ويتضمن الإيضاح أيضاً معلومات عن الأحكام والتقديرية الجوهرية المتعلقة بالانخفاض في القيمة، أخذاً في الاعتبار أنه يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لأول مرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن نتائج التشغيل لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 لا تعبر بالضرورة عن النتائج التي يمكن توقعها للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

تم عرض المعلومات المالية المرحلية المكثفة بالدينار الكويتي والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك، وقد تم تقريب المبالغ إلى أقرب ألف دينار كويتي ما لم يشار إلى خلاف ذلك.

2.1 التغيرات في السياسات المحاسبية

فيما يلي ملخص التغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للبنك نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 15:

المعيار الدولي للتقارير المالية 15 – الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء

تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية 15 في مايو 2014، ويسري للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. يوضح المعيار الدولي للتقارير المالية 15 نموذجاً شاملاً فردياً للمحاسبة عن الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء ويحل محل الإرشادات الحالية المتعلقة بالإيرادات والواردة حالياً في كافة المعايير والتفسيرات ضمن المعايير الدولية للتقارير المالية. يطرح المعيار نموذجاً جديداً مكوناً من خمس خطوات ينطبق على الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء. بموجب هذا المعيار 15، تتحقق الإيرادات بقيمة تعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل نقل بضائع أو خدمات للعميل.

2 أساس العرض (تتمة)

2.1 التغييرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 15 – الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء (تتمة)
قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 "الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء"، ولم يؤد إلى تغيير في سياسة تحقق الإيرادات الخاصة بالبنك فيما يتعلق بعقوده المبرمة مع العملاء. إضافة إلى ذلك، لم يكن لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 تأثير جوهري على المعلومات المرحلية المكثفة للبنك.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 - الأدوات المالية

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9- الأدوات المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في يوليو 2014 والمقرر له التطبيق بتاريخ 1 يناير 2018، باستثناء متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية الموضحة أعلاه في الإيضاح 2. تمثل متطلبات المعيار تغييراً جوهرياً عن معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس. يتضمن المعيار الجديد تغييرات جوهرياً في المحاسبة عن الموجودات المالية وبعض جوانب المحاسبة عن المطلوبات المالية، مما أدى إلى تغييرات في السياسات المحاسبية وتعديلات على المبالغ المسجلة سابقاً في البيانات المالية. ولم يرقم البنك بالتطبيق المبكر لأي من جوانب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في الفترات السابقة.

لقد استفاد البنك من الإعفاء الوارد ضمن المعيار بما يسمح له بعدم إعادة إدراج المعلومات المقارنة للفترات السابقة. وتم تسجيل أي تعديلات على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ الانتقال في الأرباح المرحلة الافتتاحية والاحتياطيات للفترة الحالية. وبالتالي، ولغرض الإفصاحات الواردة ضمن الإيضاحات، تم أيضاً تطبيق التعديلات الناتجة عن المعيار على إفصاحات المعيار الدولي للتقارير المالية 7 فقط فيما يتعلق بالفترة الحالية.

أ- تصنيف الأدوات المالية

لتحديد فئة تصنيف وقياس الأدوات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقييم كافة الموجودات المالية – باستثناء أدوات حقوق الملكية والمشتقات – استناداً إلى نموذج أعمال المنشأة المستخدم في إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأدوات.

تقييم نموذج الأعمال

يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة البنك للموجودات المالية بما يحقق تدفقات نقدية. ويقصد بذلك ما إذا كان هدف البنك يقتصر على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كلا من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات. وفي حالة عدم إمكانية تطبيق أي من الهدفين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج أعمال "البيع" وقياسها وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال البنك على أساس كل أداة على حدة ولكن على مستوى أعلى من المحافظ المجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وكيفية رفع التقارير حول أدائها إلى موظفي الإدارة العليا للمنشأة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وبالأخص طريقة إدارة تلك المخاطر؛

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "السيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للبنك، لن يغير البنك من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنه سيدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحقة أو المشتراة مؤخراً في الفترات اللاحقة.

اختبار تحقق مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط

في حالة أن يكون نموذج الأعمال مرتبطاً بالاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فحسب ("اختبار تحقق مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط").

لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "المبلغ الأساسي" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند التحقق المبدئي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، في حالة أن يمثل مدفوعات للمبلغ الأساسي أو إطفاء القسط/الخصم).

2 أساس العرض (تتمة)

2.1 التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 - الأدوات المالية (تتمة)

أ- تصنيف الأدوات المالية (تتمة)

اختبار تحقق مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط (تتمة)

عند إجراء هذا التقييم، يضع البنك في اعتباره ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية متفقة مع ترتيب الإقراض الأساسي، أي أن الفائدة تتضمن فقط المقابل النقدي للقيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى وما إذا كان هامش الربح متفقاً مع ترتيب الإقراض الأساسي. في حالة أن تؤدي الشروط التعاقدية إلى الانكشاف للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية بما لا يتفق مع ترتيب الإقراض الأساسي، يتم تصنيف الأصل المالي ذي الصلة وقياسه وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

ويقوم البنك بإعادة التصنيف فقط عند تغير نموذج الأعمال المرتبط بإدارة تلك الموجودات. وتسري إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة البيانات المالية الأولى عقب التغيير. من المتوقع أن تكون مثل هذه التغيرات متكررة بشكل كبير ولم يقع أي منها خلال الفترة.

ب. قياس الأدوات المالية

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ثلاث فئات تصنيف للموجودات المالية: المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة، وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (مع أو دون إعادة إدراج الأرباح أو الخسائر إلى الأرباح أو الخسائر عند عدم تحقق أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على التوالي)، وبالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. إن منهج تصنيف وقياس الموجودات المالية الوارد ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 يستند إلى نموذج الأعمال والذي يتم من خلاله إدارة الموجودات وكذلك خصائص تدفقاتها النقدية. يستبعد المعيار الفئات الحالية ضمن معيار المحاسبة الدولي 39 وهي: المحتفظ بها حتى الاستحقاق، والقروض والمدنيين، والمتاحة للبيع.

طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، لم يعد يعمل البنك على فصل المشتقات المتضمنة عن الأصل المالي الرئيسي. بدلاً من ذلك، يتم تصنيف الموجودات المالية استناداً إلى نموذج الأعمال وشروطه التعاقدية. ولم يطرأ أي تغيير على طريقة المحاسبة عن المشتقات المتضمنة في المطلوبات المالية والعقود غير المالية الرئيسية.

اعتباراً من 1 يناير 2018، قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وتصنيف موجوداته المالية إلى فئات القياس التالية:

- التكلفة المطفأة

- القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى أو

- القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

أدوات الدين المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة

يقاس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية وعدم تصنيفه كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات للمبالغ الأساسية والفائدة فحسب للمبلغ الأساسي القائم.

يتم تصنيف النقد والنفد المعادل وأذونات وسندات الخزينة وسندات بنك الكويت المركزي والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والقروض والسلف إلى العملاء، وبعض الاستثمارات في أوراق دين مالية، والموجودات الأخرى كأدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة.

ويتم تعديل القيمة الدفترية لهذه الموجودات بما يعكس أي مخصص يتم تسجيله وقياسه لخسائر الائتمان المتوقعة باستثناء القروض والسلف إلى البنوك والقروض والسلف إلى العملاء والأرصدة المدينة المتعلقة ضمن الموجودات الأخرى. يتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية ضمن "إيرادات فوائد" بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

أدوات الدين المالية المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

يتم قياس أداة الدين المالية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في حالة استيفاء الشرطين التاليين وعدم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يتم الاحتفاظ بالأداة ضمن نموذج أعمال يهدف إلى تحقيق كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛

و

- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات للمبالغ الأساسية والفائدة فحسب للمبلغ الأساسي القائم.

2 أساس العرض (تتمة)

2.1 التغييرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 - الأدوات المالية (تتمة)

ب. قياس الأدوات المالية (تتمة)

يتم تسجيل الحركات في القيمة الدفترية من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى باستثناء تحقق أرباح أو خسائر انخفاض القيمة وإيرادات الفوائد وأرباح أو خسائر تحويل العملات الأجنبية للتكلفة المضافة للأداة والتي يتم تسجيلها في بيان الدخل. وعند عدم تحقق أداة الدين المالية، يعاد تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى من حقوق الملكية إلى بيان الدخل، ويتم تسجيلها ضمن "أرباح محققة من بيع استثمارات في أوراق مالية". ويتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية ضمن "إيرادات فوائد" بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

بالنسبة لكافة الموجودات المالية الأخرى التي لا تستوفي معايير القياس وفقاً للتكلفة المضافة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، فيتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وبالنسبة للربح أو الخسارة الناتجة من أدوات الدين التي تقاس لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي لا تشكل جزءاً من علاقة تغطية، فيتم تسجيلها في بيان الدخل وعرضها في بيان الدخل ضمن "صافي إيرادات المتاجرة" في الفترة التي تنشأ فيها ما لم تنشأ عن أدوات دين مصنفة وفقاً للقيمة العادلة أو لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، وفي تلك الحالة، يتم عرضها بصورة منفصلة. يتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية ضمن "إيرادات فوائد" بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

أدوات حقوق الملكية المدرجة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

أدوات حقوق الملكية هي الأدوات التي تستوفي تعريف حقوق الملكية من وجهة نظر جهة الإصدار؛ أي الأدوات التي لا تشمل التزاماً تعاقدياً بالسداد والتي تثبت حقوق تخريدية في صافي موجودات جهة الإصدار.

يقيس البنك لاحقاً كافة أدوات حقوق الملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستثناء في الحالات التي اختارت فيها إدارة البنك - عند التحقق المبدئي - تصنيف الاستثمار في الأسهم كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى على نحو غير قابل للإلغاء. تقوم سياسة البنك على تصنيف الاستثمارات في الأوراق المالية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عند الاحتفاظ بتلك الاستثمارات لأغراض بخلاف توليد عوائد استثمارية. في حالة اللجوء إلى ذلك الاختيار، يتم تسجيل أرباح وخسائر القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل، بما في ذلك عند البيع. لا تخضع أدوات حقوق الملكية لتقييم انخفاض القيمة. وعند البيع، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة من احتياطي القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغييرات في حقوق الملكية. ويستمر تسجيل توزيعات الأرباح، عندما تمثل عائداً على تلك الاستثمارات، في بيان الدخل كـ "إيرادات توزيعات الأرباح" عندما يثبت حق البنك في استلام المدفوعات.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية كمحتفظ بها لغرض المتاجرة عند شرائها أو إصدارها بصورة رئيسية لغرض تحقيق أرباح قصيرة الأجل من خلال أنشطة المتاجرة أو عندما تشكل جزءاً من محفظة أدوات مالية مدارة، في حالة توافر دليل على وجود نمط حديث لتحقيق الأرباح قصيرة الأجل. ويتم تسجيل وقياس الموجودات المحتفظ بها لغرض المتاجرة في بيان المركز المالي وفقاً للقيمة العادلة. إضافة إلى ذلك، قد يلجأ البنك عند التحقق المبدئي إلى القيام على نحو غير قابل للإلغاء بتصنيف الأصل المالي الذي يستوفي متطلبات القياس وفقاً للتكلفة المضافة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى كأصل مالي مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك من شأنه أن يستبعد أو يحد بصورة ملحوظة من أي فروق محاسبية قد تنشأ.

يتضمن هذا التصنيف المشتقات غير المصنفة كأدوات تغطية في علاقة تغطية، والتي تم حيازتها بصورة رئيسية لغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القريب.

ج- انخفاض قيمة الموجودات المالية

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذج "الخسائر المتكبدة" الوارد ضمن معيار المحاسبة الدولي 39 بنموذج "خسائر الائتمان المتوقعة". لقد طبقت الإدارة نموذج انخفاض القيمة الجديد فقط على أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المضافة وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى باستثناء القروض والسلف إلى العملاء والمؤسسات المالية والتي يستمر البنك بشأنها في تطبيق متطلبات انخفاض القيمة وفقاً للوائح بنك الكويت المركزي. يعكس قياس خسائر الائتمان المتوقعة قياساً للمبالغ بشكل غير متحيز ومرجح بالاحتمالات والتي يتم تحديدها من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة والقيمة الزمنية للأموال والمعلومات المعقولة والمؤيدة المتاحة حول الأحداث السابقة دون أية تكلفة أو مجهود غير ملائم في تاريخ البيانات المالية والظروف الحالية والتوقعات بالظروف الاقتصادية المستقبلية.

2 أساس العرض (تتمة)

2.1 التغييرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 - الأدوات المالية (تتمة)

ج- انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

فيما يلي التغييرات الأساسية في السياسة المحاسبية للبنك والمتعلقة بانخفاض قيمة الموجودات المالية:

يطبق البنك طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. وتطراً لتغيرات على الموجودات خلال المراحل الثلاثة التالية استناداً إلى التغيير في الجودة الائتمانية منذ التحقق المبدئي.

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً

بالنسبة للانكشافات التي لا ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي، يتم تسجيل جزء خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية والمرتبطة باحتمالية وقوع أحداث تعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية.

المرحلة 2: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة - دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية

بالنسبة للانكشافات التي ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي ولكن دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية.

المرحلة 3: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة - في حالة التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية

يتم تقييم الموجودات المالية كمنخفضة في القيمة الائتمانية في حالة وقوع حدث أو أكثر ذي تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل. إن هذا التقييم يستند إلى نفس المعايير الواردة ضمن معيار المحاسبة الدولي 39، وبالتالي لم يطرأ أي تغيير بشكل كبير على منهجية البنك في احتساب المخصصات المحددة.

يسجل البنك مخصصات الخسائر لخسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة باستثناء القروض والسلف إلى العملاء والقروض والسلف إلى البنوك.

لم يتم تسجيل أي خسائر للانخفاض في قيمة الاستثمارات في الأسهم.

يقوم البنك بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ مساوي لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، باستثناء لما يلي حيث يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً:

- استثمارات في أوراق الدين المالية المحددة على أنها ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ البيانات المالية، و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم يطرأ لها أي زيادة في مخاطر الائتمان بصورة ملحوظة منذ التحقق المبدئي.

تسجل الإدارة خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً للحسابات الجارية لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وأوراق الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة، حيث يتم تحديدها كأدوات ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ البيانات المالية. وتمثل هذه الأدوات المالية استثمارات في سندات للشركات والجهات السيادية ذات تصنيف مرتفع للجودة الائتمانية.

يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة للموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية. ويعتبر الأصل المالي "منخفض ائتمانياً" في حالة وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة ويكون له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

إن خسائر الائتمان المتوقعة هي الناتج المخصوم لتقدير احتمالات التعثر، والمخاطر في حالة التعثر، والخسائر الناتجة من التعثر. إن احتمالات التعثر تمثل احتمالات تعثر المقترض في الوفاء بالتزامه المالي سواء على مدى 12 شهراً أو على مدى العمر الإنتاجي المتبقي للالتزام. إن المخاطر في حالة التعثر تمثل الانكشافات المتوقعة في حالة التعثر. يقوم البنك باحتساب المخاطر في حالة التعثر، من الانكشافات الحالية المرتبطة بالطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبالغ الحالية وفقاً للعقد بما في ذلك الإطفاء. إن المخاطر في حالة التعثر لأصل مالي تمثل مجمل قيمته الدفترية. وتمثل الخسائر الناتجة من التعثر الخسائر المتوقعة نتيجة التعثر وقيمتها المتوقعة عند التحقق والقيمة الزمنية للأموال. وتعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً المبلغ المخصوم على مدار فترة الاثني عشر شهراً التالية لاحتمالية التعثر الشهرية مضروباً في قيمة الخسائر الناتجة من التعثر وقيمة المخاطر في حالة التعثر. أما خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، فيتم احتسابها بالمبلغ المخصوم لقيمة احتمالات التعثر الشهرية على مدى العمر المتبقي الكامل مضروباً في قيمة الخسائر الناتجة من التعثر وقيمة المخاطر في حالة التعثر.

تشتمل الأدلة على الانخفاض في القيمة الائتمانية للأصل المالي على البيانات الملحوظة التالية:

- مواجهة المقترض أو جهة الإصدار لصعوبة مالية جوهرية
- مخالفة بنود العقد مثل التعثر أو التأخر في السداد
- قيام البنك بإعادة هيكلة القروض أو السلف في ضوء شروط لم يأخذها البنك في اعتباره في حالات مخالفة لذلك
- احتمالية تعرض المقترض للإفلاس أو تربيبات إعادة تنظيم مالي أخرى أو
- غياب سوق نشط للأسهم نظراً لصعوبات مالية.

2 أساس العرض (تتمة)

2.1 التغييرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 - الأدوات المالية (تتمة)

ج- انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

تتمثل الموجودات المالية المشتراة أو المستحدثة منخفضة القيمة في تلك الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية عند التحقق المبدئي ويتم تصنيفها ضمن المرحلة 3.

عند تحديد مدى الزيادة الجوهرية في مخاطر التعثر منذ التحقق المبدئي، يأخذ البنك في اعتباره المعلومات الكمية والنوعية ومؤشرات التراجع والتحليل بناء على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم مخاطر الائتمان المتوقعة بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

إن الأدلة الموضوعية على انخفاض قيمة أداة دين مالية تتضمن التأخر في سداد المبالغ الأساسية أو الفوائد لأكثر من 90 يوماً أو وقوع أي صعوبات معروفة في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل وتدني درجات التصنيف الائتماني ومخالفة الشروط الأصلية لل عقود والقدرة على تحسين الأداء بمجرد وقوع أية صعوبة مالية وتدهور قيمة الضمانات وغيرها من الأدلة. ويعمل البنك على تقييم مدى وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة على أساس فردي لكل أصل جوهري بصورة فردية وعلى أساس مجمع للموجودات الأخرى المقدره كغير جوهري بصورة فردية باستثناء الموجودات المالية المصنفة كقروض وسلف إلى البنوك والعملاء حيث يتم اتباع تعليمات بنك الكويت المركزي لها حول الحد الأدنى للمخصصات العامة.

يسجل البنك مخصصاً محملاً للتسهيلات الائتمانية طبقاً للسياسات المحاسبية الحالية المتعلقة بانخفاض قيمة الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة كما هو موضح عنها في البيانات المالية السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017. ويأتي هذا التزاماً من جميع النواحي المادية بمتطلبات بنك الكويت المركزي حول المخصصات المحددة والعامة.

الاستناد إلى المعلومات المستقبلية

يقوم البنك بالاستناد إلى المعلومات المستقبلية في تقييم كل من ارتفاع مخاطر الائتمان بصورة جوهرية للأداة منذ التحقق المبدئي، وقياس خسائر الائتمان المتوقعة. وأجرى البنك تحليلاً تاريخياً وحدد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكل محفظة. ويتم تطبيق تعديلات الاقتصاد الكلي ذات الصلة لتحديد الاختلافات بين السيناريوهات الاقتصادية. ويعكس ذلك التقديرات المعقولة والمؤيدة لظروف الاقتصاد الكلي المستقبلية والتي لم يتم مراعاتها عند الاحتساب الأساسي لخسائر الائتمان المتوقعة. تتضمن عوامل الاقتصاد الكلي التي تم مراعاتها -على سبيل المثال وليس الحصر- الناتج الإجمالي المحلي، ومؤشر أسعار المستهلك، وحجم الإنفاق الحكومي، كما تتطلب تقييم للتوجهات الحالية والمتوقعة لدورة الاقتصاد الكلي. إن الاستعانة بالمعلومات المستقبلية يؤدي إلى زيادة درجة الاحكام المطلوبة حول مدى تأثير التغييرات في عوامل الاقتصاد الكلي على خسائر الائتمان المتوقعة. ويتم بانتظام مراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك تقديرات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

د- محاسبة التغطية

يستمر تطبيق متطلبات محاسبة التغطية العامة الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقاً لأنواع الثلاثة لآليات محاسبة التغطية الواردة ضمن معيار المحاسبة الدولي 39. ومع ذلك، يتوافر قدر أكبر من المرونة بالنسبة لأنواع المعاملات المؤهلة لمحاسبة التغطية لاسيما فيما يتعلق بتوسيع نطاق أنواع الأدوات المؤهلة كأدوات تغطية وأنواع بنود المخاطر للبنود غير المالية المؤهلة لمحاسبة التغطية. إضافة إلى ذلك، تم تحديث اختبار الفعالية واستبداله بمبدأ "العلاقة الاقتصادية". كما أن إجراء تقييم فعالية التغطية بأثر رجعي لم يعد مطلوباً.

ليس لدى البنك أية علاقات تغطية. وبالتالي، ليس لمتطلبات التغطية الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تأثير جوهري على المعلومات المالية المرحلية المكثفة للبنك.

هـ - الانتقال لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9

تم تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية والناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 بأثر رجعي باستثناء ما هو مبين أدناه:

لم تتم إعادة إدراج الفترات المقارنة. وتم تسجيل الفروق في القيم الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية والناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ضمن الأرباح المرحلة والاحتياطيات كما في 1 يناير 2018. وبالتالي، لا تعكس المعلومات المعروضة لسنة 2017 متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وبذلك هي ليست قابلة للمقارنة بالمعلومات المعروضة لسنة 2017 طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9.

تم إجراء عمليات التقييم التالية على أساس المعلومات والظروف القائمة في تاريخ التطبيق المبدئي.

- تحديد نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالأصل المالي من خلاله.

- التصنيف وإلغاء التصنيفات السابقة لبعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية كمقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

2 أساس العرض (تتمة)

2.1 التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 - الأدوات المالية (تتمة)

هـ - الانتقال لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 (تتمة)

- في حالة ارتباط أداة الدين المالية بمخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، يفترض البنك عدم ارتفاع مخاطر الائتمان للأصل بصورة ملحوظة منذ التحقق المبدئي للأصل.

أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9

أدى هذا التغيير في السياسة المحاسبية كما في 1 يناير 2018 إلى انخفاض الأرباح المرحلة بمبلغ 184 ألف دينار كويتي وانخفاض احتياطي القيمة العادلة بمبلغ 242 ألف دينار كويتي كما يلي:

احتياطي القيمة العادلة أرباح مرحلة ألف دينار كويتي	أرباح مرحلة ألف دينار كويتي	
6,444	139,181	الرصيد الختامي طبقا لمعيار المحاسبة الدولي 39 (31 ديسمبر 2017) التأثير على إعادة التصنيف وإعادة القياس:
15	-	إعادة تصنيف استثمارات في أوراق مالية (دين) من متاحة للبيع الى مدرجة بالتكلفة المطفأة
(257)	-	إعادة تصنيف استثمارات في أوراق مالية (أسهم) من متاحة للبيع الى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
-	(34)	التأثير على تحقق خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة بخلاف القروض والسلف إلى البنوك والعملاء:
-	(3)	النقد والنقد المعادل باستثناء النقد في الصندوق والوديعة لدى بنك الكويت المركزي
-	(147)	ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
-	-	استثمارات في أوراق مالية - أوراق دين مالية
6,202	138,997	الرصيد الافتتاحي طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 في تاريخ التطبيق المبدئي في 1 يناير 2018

تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية في تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 يوضح الجدول التالي مطابقة فئات القياس الأصلية والقيمة الدفترية طبقا لمعيار المحاسبة الدولي 39 وفئات القياس الجديدة طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 للموجودات المالية لدى البنك كما في 1 يناير 2018:

القيمة الدفترية الجديدة طبقا للمعيار الدولي لتقارير المالية 9 ألف دينار كويتي	القيمة الدفترية الأصلية طبقا لمعيار المحاسبة الدولي 39 ألف دينار كويتي	التصنيف طبقا للمعيار المحاسبة الدولي 39	التصنيف طبقا للمعيار المحاسبة الدولي 9
475,407	475,441	النقد والنقد المعادل	قروض ومدنيون
566,784	566,784	أذونات وسندات خزينة	قروض ومدنيون
394,555	394,555	سندات بنك الكويت المركزي ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى	قروض ومدنيون
39,050	39,053	قروض وسلف إلى البنوك	قروض ومدنيون
128,930	128,930	قروض وسلف إلى العملاء	قروض ومدنيون
3,808,766	3,808,766	استثمارات في أوراق مالية:	قروض ومدنيون
37,403	37,660	- أسهم	القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
20,214	20,564	- أوراق دين مالية	التكلفة المطفأة
59,449	59,596	- أسهم محتفظ بها حتى الاستحقاق	التكلفة المطفأة
21,735	21,370	موجودات أخرى - فائدة مدينة مستحقة	التكلفة المطفأة
5,552,293	5,552,719	إجمالي الموجودات المالية	

2 أساس العرض (تتمة)

2.1 التغييرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 (تتمة)

تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية في تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 (تتمة)

التصنيف طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	التصنيف طبقاً للمعيار المحاسبية الدولي 39	القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	القيمة الدفترية طبقاً للمعيار المحاسبية الدولي 39	المطلوبات المالية
قروض ومدنيون	قروض ومدنيون	412,105	412,105	المستحق إلى البنوك
قروض ومدنيون	قروض ومدنيون	969,197	969,197	ودائع من مؤسسات مالية
قروض ومدنيون	قروض ومدنيون	3,489,977	3,489,977	ودائع عملاء
قروض ومدنيون	قروض ومدنيون	100,000	100,000	سندات مساندة – الشريحة 2
قروض ومدنيون	قروض ومدنيون	27,728	27,728	مطلوبات أخرى – فائدة مستحقة
				دائنة
		<u>4,999,007</u>	<u>4,999,007</u>	إجمالي المطلوبات المالية

أدى تطبيق هذه السياسات إلى إعادة التصنيف الواردة في الجدول أعلاه كما هو موضح فيما يلي:

- عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9، أعيد تصنيف بعض أوراق الدين المالية من فئات المتاحة للبيع إلى فئة التكلفة المطفأة. وتم تعديل القيمة الدفترية لتلك الموجودات بحيث تماثل تكلفتها المطفأة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 تلك التكلفة فيما لو تم المحاسبة عن تلك الموجودات بالتكلفة المطفأة اعتباراً من تاريخ البدء.
- اختار البنك على نحو غير قابل للإلغاء تصنيف الاستثمارات الاستراتيجية بمبلغ 37,403 ألف دينار كويتي للأسهم لغير عرض المتاجرة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (دون إعادة إدراج) طبقاً لما هو مسموح به وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. تم تصنيف هذه الأسهم سابقاً كمتاحة للبيع. لن يعاد تصنيف التغييرات في القيمة العادلة لهذه الأسهم إلى بيان الدخل عند بيعها.

مطابقة القيمة الدفترية طبقاً للمعيار المحاسبية الدولي 39 بالقيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9

يطابق الجدول التالي القيمة الدفترية للموجودات المالية من فئة القياس السابقة طبقاً للمعيار المحاسبية الدولي 39 بفئات القياس الجديدة عند الانتقال لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في 1 يناير 2018:

القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	إعادة القياس ألف دينار كويتي	إعادة التصنيف ألف دينار كويتي	القيمة الدفترية طبقاً للمعيار المحاسبية الدولي 39 ألف دينار كويتي	موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة
475,407	(34)	-	475,441	النقد والنقد المعادل
566,784	-	-	566,784	أذونات وسندات خزينة
394,555	-	-	394,555	سندات بنك الكويت المركزي
39,050	(3)	-	39,053	ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى
128,930	-	-	128,930	قروض وسلف إلى البنوك
3,808,766	-	-	3,808,766	قروض وسلف إلى العملاء
79,663	(147)	20,214	59,596	استثمارات في أوراق مالية – محتفظ بها حتى الاستحقاق
21,735	-	365	21,370	موجودات أخرى – فائدة مدينة مستحقة
<u>5,514,890</u>	<u>(184)</u>	<u>20,579</u>	<u>5,494,495</u>	

2 أساس العرض (تتمة)

2.1 التغييرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

مطابقة القيمة الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 بالقيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 (تتمة)

القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 ألف دينار كويتي	إعادة القياس ألف دينار كويتي	إعادة التصنيف ألف دينار كويتي	القيمة الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 ألف دينار كويتي
---	------------------------------	-------------------------------	---

موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

استثمارات في أوراق مالية

37,403	(257)	-	37,660	- أسهم
-	15	(20,579)	20,564	- أوراق دين مالية
<u>37,403</u>	<u>(242)</u>	<u>(20,579)</u>	<u>58,224</u>	

إن الاستثمار في أوراق الدين المالية بمبلغ 20,564 ألف دينار كويتي المصنف كمتاح للبيع طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 تم إعادة تصنيفه بالتكلفة المطفأة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. وتم تعديل إعادة التصنيف استناداً إلى تقييم نموذج الأعمال.

ليس هناك تأثير على طريقة محاسبة البنك عن المطلوبات المالية حيث إن المتطلبات الجديدة تؤثر فقط على طريقة المحاسبة عن المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وليس لدى البنك أي من هذه المطلوبات. وتم تحويل قواعد عدم التحقق من معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس ولم يطرأ عليها أي تغيير.

3 ربحية السهم الأساسية والمخفضة

تستند ربحية السهم الأساسية والمخفضة إلى المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة، وهي كما يلي:

الثلثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 ألف دينار كويتي	التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 ألف دينار كويتي	الثلثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2017 ألف دينار كويتي	التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2017 ألف دينار كويتي
15,866	42,680	13,383	36,147
سهم	سهم	سهم	سهم
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة بالصافي بعد أسهم الخزينة	2,906,096,881	2,909,979,052	2,909,979,052
ربحية السهم الأساسية والمخفضة (فلس)	15	5	12

4 رأس المال

(غير مدققة) 30 سبتمبر 2017 الف دينار كويتي	(مدققة) 31 ديسمبر 2017 الف دينار كويتي	(غير مدققة) 30 سبتمبر 2018 الف دينار كويتي	المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل عدد الأسهم 3,048,127,898 (31 ديسمبر 2017): 3,048,127,898 30 سبتمبر 2017: (3,048,127,898) سهم بقيمة 100 فلس للسهم
304,813	304,813	304,813	

5 أسهم الخزينة

(غير مدققة) 30 سبتمبر 2017	(مدققة) 31 ديسمبر 2017	(غير مدققة) 30 سبتمبر 2018	عدد أسهم الخزينة نسبة أسهم الخزينة تكلفة أسهم الخزينة (ألف دينار كويتي) المتوسط المرجح للقيمة السوقية لأسهم الخزينة (ألف دينار كويتي)
138,148,846 4.53%	138,148,846 4.53%	149,994,610 4.92%	
70,757	70,757	73,605	
33,985	33,985	37,649	

يتضمن هذا البند عدد 13,641,280 سهم خزينة بتكلفة تبلغ 5,488 ألف دينار كويتي والتي تمثل ضمانات تمت إعادة حيازتها من عملاء ضمن تسوية ديون. إن رصيد احتياطي أسهم الخزينة بمبلغ 24,111 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2017: 24,246 ألف دينار كويتي، و30 سبتمبر 2017: 24,246 ألف دينار كويتي) غير متاح للتوزيع. تم إدراج المبلغ المكافئ لتكلفة أسهم الخزينة كغير متاح للتوزيع من الاحتياطي الإجمالي وعلاوة إصدار الأسهم واحتياطي أسهم الخزينة والأرباح المرحلة خلال فترة حيازة أسهم الخزينة.

6 توزيعات أرباح

وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية السنوية المنعقد بتاريخ 7 مارس 2018 على توزيع أرباح نقدية بقيمة 9 فلس للسهم (2016: 7 فلس) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017. تم تسجيل توزيعات الأرباح النقدية بتاريخ 29 مارس 2018 وقد تم دفعها لاحقاً.

7 تحليل القطاعات

وفقاً لوحدات الأعمال

الخدمات المصرفية التجارية
قبول الودائع من العملاء من الأفراد والشركات والمؤسسات وتقديم القروض الاستهلاكية والحسابات المكشوفة وتسهيلات بطاقات الائتمان وتسهيلات تحويل الأموال إلى الأفراد والتسهيلات الائتمانية الأخرى للعملاء من الشركات والمؤسسات.

الخزينة والاستثمارات
تقديم خدمات السوق النقدي والمتاجرة والخزينة وكذلك إدارة عمليات التمويل بالبنك عن طريق استخدام أدوات الخزانة والأوراق المالية الحكومية والإيداعات والحوالات المقبولة لدى البنوك الأخرى. تُدار الاستثمارات الخاصة بالبنك من قبل وحدة الاستثمارات.

7 تحليل القطاعات (تتمة)

إن معلومات القطاعات لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر هي كما يلي:

المجموع		الخبزينة والاستثمارات		الخدمات المصرفية التجارية		
2017	2018	2017	2018	2017	2018	
الف	الف	الف	الف	الف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
116,962	125,169	6,461	11,759	110,501	113,410	إيرادات التشغيل (باستثناء الإيرادات غير الموزعة المبينة أدناه)
55,032	68,049	5,727	10,921	49,305	57,128	نتائج القطاع
17,655	20,566					إيرادات غير موزعة
(36,540)	(45,935)					مصروفات غير موزعة
36,147	42,680					ربح الفترة
5,582,090	5,872,722	1,741,659	1,810,349	3,840,431	4,062,373	موجودات القطاع
74,624	76,484					موجودات غير موزعة
5,656,714	5,949,206					إجمالي الموجودات
4,909,891	5,175,004	2,069,517	2,308,370	2,840,374	2,866,634	مطلوبات القطاع
746,823	774,202					مطلوبات غير موزعة
						وحقوق ملكية
5,656,714	5,949,206					إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

بنك الخليج ش.م.ك.ع.

إيضاحات حول المعلومات المالية المرئية المكثفة (غير مدققة)
30 سبتمبر 2018

8 معاملات مع أطراف ذات علاقة

إن بعض الأطراف ذات علاقة (المساهم الرئيسي وأعضاء مجلس الإدارة والموظفين التنفيذيين في البنك وعائلاتهم والشركات التي يمتلكون المالكون الرئيسيين لها) كانوا عملاء للبنك ضمن سياق الأعمال الطبيعي. تم الموافقة على شروط هذه المعاملات وفقاً لسياسات البنك.

إن المعاملات والأرصدة المدرجة في المعلومات المالية المرئية المكثفة هي كما يلي:

	(مدققة)		(مدققة)		(مدققة)		(مدققة)		(مدققة)	
	30 سبتمبر 2017	31 ديسمبر 2017	30 سبتمبر 2018	30 سبتمبر 2017	30 سبتمبر 2018	30 سبتمبر 2017	31 ديسمبر 2017	30 سبتمبر 2018	30 سبتمبر 2017	31 ديسمبر 2018
الأرصدة										
قروض وسلف	172,292	196,738	155,831	13	14	16	1	1	1	1
ودائع	512,000	552,672	501,642	39	40	48	8	8	8	8
التزامات/مشتريات	26,175	27,569	7,278	8	8	8	1	1	1	1
ضمانات/خطاب اعتماد	19,529	22,122	18,445	2	2	2	-	-	-	-
عقود تحويل عملات أجنبية آجلة										
معاملات										
إيرادات فوائد	3,954	6,588	6,117	16	18	21	1	1	1	1
مصرفات فوائد	5,549	7,807	9,034	14	15	15	3	3	5	5
صافي الأتعاب والعمولات	175	242	333	8	9	11	1	1	-	-
مصرفات وأوقات أخرى	329	222	876	7	7	9	-	-	-	-
شراء معدات	323	368	62	4	4	3	-	-	-	-
الأرصدة التنفيذية:										
الأرصدة										
قروض وسلف	45	43	31	-	-	-	2	2	1	1
ودائع	932	820	1,041	-	-	-	10	10	10	10
معاملات										
إيرادات فوائد	2	2	1	-	-	-	2	2	2	2
مصرفات فوائد	13	16	11	-	-	-	12	12	11	11

8 معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

إن القروض المصدرة إلى أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية تستحق السداد وفقاً للقيود الرقابية لبنك الكويت المركزي وتحمل فائدة بمعدلات تتراوح من 3.5% إلى 5.75% (2017: 2.5% إلى 5%) سنوياً. كما أن بعض القروض المقدمة إلى أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات علاقة بهؤلاء الأعضاء خلال الفترة مكفولة بضمانات. بلغت القيمة العادلة لهذه الضمانات 61,562 ألف دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2018 (31 ديسمبر 2017: 102,204 ألف دينار كويتي و 30 سبتمبر 2017: 108,103 ألف دينار كويتي).

إن مكافأة موظفي الإدارة العليا، بما في ذلك الإدارة التنفيذية تتضمن ما يلي:

التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2017 ألف دينار كويتي	التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 ألف دينار كويتي
2,491	2,727
94	155
<u>2,585</u>	<u>2,882</u>

رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل
مكافأة نهاية/إنهاء الخدمة

9 مطلوبات محتملة والتزامات

(غير مدققة) 30 سبتمبر 2017 ألف دينار كويتي	(مدققة) 31 ديسمبر 2017 ألف دينار كويتي	(غير مدققة) 30 سبتمبر 2018 ألف دينار كويتي
1,251,323	1,247,906	1,254,128
192,073	199,955	189,996
<u>1,443,396</u>	<u>1,447,861</u>	<u>1,444,124</u>

ضمانات
خطابات اعتماد وقبولات

كما في تاريخ البيانات المالية، لدى البنك التزامات غير مسحوبة لتقديم تسهيلات ائتمانية إلى العملاء بمبلغ 219,797 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2017: 208,055 ألف دينار كويتي، و 30 سبتمبر 2017: 192,494 ألف دينار كويتي). إن الشروط التعاقدية تمنح البنك الحق في سحب هذه التسهيلات في أي وقت.

10 المشتقات

يقوم البنك في سياق عمله المعتاد بالدخول في أنواع عديدة من المعاملات التي تتضمن الأدوات المالية المشتقة. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث يتوقف أداء المدفوعات على الحركات في الأسعار لواحدة أو أكثر من الأدوات المالية المحددة أو السعر المرجعي أو المؤشر الأساسي.

يبين الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى المبالغ الاسمية التي يتم تحليلها وفقاً للمدة حتى الاستحقاق. إن المبلغ الاسمي هو مبلغ الأصل الأساسي المرتبط بالأداة المشتقة أو السعر المرجعي أو مؤشر الأسعار ويمثل الأساس الذي يتم بناء عليه قياس التغيرات في قيمة المشتقات.

إن المبالغ الاسمية تشير إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية الفترة ولا تمثل مؤشر لمخاطر السوق ولا مخاطر الائتمان. تم تقييم القيمة العادلة لكافة عقود المشتقات استناداً إلى البيانات المعروضة في السوق.

10 المشتقات (تتمة)

في 30 سبتمبر 2018:

المبالغ الاسمية حسب المدة حتى الاستحقاق		إجمالي القيمة الاسمية	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة
من 12-3 أشهر	خلال 3 أشهر			
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
30,694	169,868	200,562	(1,320)	472

أدوات مشتقات محتفظ بها بغرض: المتاجرة (ومعاملات التحوط غير المؤهلة) عقود تبادل العملات الأجنبية الآجلة

في 31 ديسمبر 2017:

المبالغ الاسمية حسب المدة حتى الاستحقاق		إجمالي القيمة الاسمية	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة
من 12-3 أشهر	خلال 3 أشهر			
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
46,097	133,074	179,171	(1,237)	1,441

أدوات مشتقات محتفظ بها بغرض: المتاجرة (ومعاملات التحوط غير المؤهلة) عقود تبادل العملات الأجنبية الآجلة

في 30 سبتمبر 2017:

المبالغ الاسمية حسب المدة حتى الاستحقاق		إجمالي القيمة الاسمية	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة
من 12-3 أشهر	خلال 3 أشهر			
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
49,774	130,472	180,246	(1,447)	1,413

أدوات مشتقات محتفظ بها بغرض: المتاجرة (ومعاملات التحوط غير المؤهلة) عقود تبادل العملات الأجنبية الآجلة

11 القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة لكافة الأدوات المالية لا تختلف بصورة مادية عن قيمتها الدفترية. بالنسبة للموجودات المالية والمطلوبات المالية السائلة أو ذات فترة استحقاق قصيرة الأجل (أقل من ثلاثة أشهر)، فإن القيمة الدفترية تعادل القيمة العادلة تقريباً. هذا الافتراض ينطبق على الودائع تحت الطلب وحسابات الادخار التي ليس لها تاريخ استحقاق محدد وكذلك الأدوات المالية ذات المعدلات المتغيرة.

لم تتغير أساليب وطرق التقييم المستخدمة لغرض قياس القيمة العادلة مقارنة بفترة البيانات المالية السابقة.

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة وفقاً لمستوى الجدول الهرمي للقيمة العادلة:

في 30 سبتمبر 2018			
المستوى 1 الف دينار كويتي	المستوى 2 الف دينار كويتي	المستوى 3 الف دينار كويتي	الإجمالي الف دينار كويتي
14,823	5,129	14,325	34,277
-	2,682	-	2,682
14,823	7,811	14,325	36,959

موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:
أسهم
أوراق دين مالية

11 القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

كما في 30 سبتمبر 2018، بلغت التكلفة المطفأة والقيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية المدرجة بالتكلفة المطفأة 86,295 ألف دينار كويتي (استثمارات في أوراق مالية محتفظ بها حتى الاستحقاق - 31 ديسمبر 2017: 59,596 ألف دينار كويتي و30 سبتمبر 2017: 60,012 ألف دينار كويتي) و67,618 ألف دينار كويتي (المستوى 1) (31 ديسمبر 2017: 59,356 ألف دينار كويتي و30 سبتمبر 2017: 60,061 ألف دينار كويتي) و17,800 ألف دينار كويتي (المستوى 2) (المصنفة سابقاً كمتاحة للبيع - 31 ديسمبر 2017: 18,166 ألف دينار كويتي و30 سبتمبر 2017: 17,883 ألف دينار كويتي) على التوالي.

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في 1 يناير 2018 وتم تحديد القيمة العادلة لبعض الأسهم غير المسعرة والتي تم إدراجها وفقاً للتكلفة بالصافي بعد انخفاض القيمة في الفترات السابقة (31 ديسمبر 2017: 17,494 ألف دينار كويتي و30 سبتمبر 2017: 17,464 ألف دينار كويتي). وتم تصنيف هذه الأسهم غير المسعرة ضمن المستوى 3. راجع الإيضاح 2.1 (هـ)

في 31 ديسمبر 2017			
المستوى 1 الف دينار كويتي	المستوى 2 الف دينار كويتي	المستوى 3 الف دينار كويتي	الإجمالي الف دينار كويتي
15,391	4,775	-	20,166
2,398	18,166	-	20,564
<u>17,789</u>	<u>22,941</u>	<u>-</u>	<u>40,730</u>
موجودات مالية متاحة للبيع:			
أسهم			
أوراق دين مالية			
16,494	4,732	-	21,226
2,432	17,883	-	20,315
<u>18,926</u>	<u>22,615</u>	<u>-</u>	<u>41,541</u>
في 30 سبتمبر 2017			
المستوى 1 الف دينار كويتي	المستوى 2 الف دينار كويتي	المستوى 3 الف دينار كويتي	الإجمالي الف دينار كويتي
16,494	4,732	-	21,226
2,432	17,883	-	20,315
<u>18,926</u>	<u>22,615</u>	<u>-</u>	<u>41,541</u>

خلال الفترة، لم يكن هناك أي تحويلات بين أي من مستويات الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة.

يتم تحديد القيم العادلة الموجبة والسالبة لعقود مبادلة العملات الأجنبية الآجلة ومبادلات العجز الائتماني باستخدام مدخلات جوهرية من بيانات السوق المعروضة (المستوى 2). راجع الإيضاح رقم 10.

تم إدراج الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة؛ ولا تختلف قيمتها الدفترية بصورة مادية عن قيمتها العادلة حيث أن معظم هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترات استحقاق قصيرة الأجل أو يعاد تسعيرها على الفور استناداً إلى حركة السوق في أسعار الفائدة.

12 موجودات أخرى

(غير مدققة) 30 سبتمبر 2017 الف دينار كويتي	(مدققة) 31 ديسمبر 2017 الف دينار كويتي	(غير مدققة) 30 سبتمبر 2018 الف دينار كويتي	فوائد مستحقة مدينة أرصدة دائنة متنوعة وأرصدة أخرى ضمانات معاد حيازتها (راجع الحركة أدناه)
23,176	21,370	17,986	
21,648	21,875	27,356	
128,739	78,856	71,281	
<u>173,563</u>	<u>122,101</u>	<u>116,623</u>	

12 موجودات أخرى (تتمة)

الحركة في الضمانات المعاد حيازتها:

(غير مدققة) 30 سبتمبر 2017 الف دينار كويتي	(مدققة) 31 ديسمبر 2017 الف دينار كويتي	(غير مدققة) 30 سبتمبر 2018 الف دينار كويتي	
144,781	144,781	78,856	الرصيد الافتتاحي
(13,216)	(62,559)	-	استبعادات
(2,826)	(3,366)	(7,575)	خسارة انخفاض القيمة
<u>128,739</u>	<u>78,856</u>	<u>71,281</u>	الرصيد الختامي

إن القيمة العادلة للعقارات لا تختلف بصورة مادية عن قيمتها الدفترية.